الأمم المتحدة

S/2015/730

Distr.: General
25 September 2015
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات: تجديد الالتزام الجماعي

أولاً - مقدمة

١ - من الصعب الكتابة عن موضوع منع نشوب النزاعات في وقتنا هذا. فالحرب الأهلية السورية تمرّ في عامها الخامس. والنزاع والفوضى يعصفان في أجزاء من أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والعراق وليبيا ونيجيريا واليمن وأماكن أخرى. والنزاعات أصبحت أكثر تعقيداً واستعصاء على الحل، والخسائر البشرية والمالية الناجمة عنها آخذة في التزايد إلى حد لا يطاق. وإزاء هذه الخلفية، وكما أشرتُ في تقريري الأخير عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/357-S/2015/682)، قد يتساءل البعض عن قوة التزامنا الجماعي بالقيم والمبادئ التي قامت على أساسهما هذه المنظمة، وفي مقدمتها أولا وقبل كل شيء التزامنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

٢ - إن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول الأعضاء؛ وهو أمر تؤكده بكل وضوح المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ولقد علّمتنا التجربة أن جهود منع نشوب النزاعات يجب أن تقودها وأن تُمسك بزمامها سواعد وطنية إذا ما أريد لها أن تُحدِث تأثيراً دائماً. وتعتبرُ موافقةُ الدولة العضو المبدأَ الأساسي لعملنا على منع نشوب النزاعات، بل ويجب أن تكون ركنه الأساسي. ومع ذلك، وفي حين تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الأساسية عن منع نشوب النزاعات، فان الأمم المتحدة، بطبيعة عضويتها العالمية وحيادها وشرعيتها المستمدة من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لها دور هام وفريد من نوعه يمكنها القيام به في هذا المجال. وقد أضحى هذا الدور، على الأغلب، أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في ظل تدهور مناخ السلام والأمن في عالمنا اليوم.



081015 071015 15-16040 (A)



٣ - ولقد سعينا في سبيل تعزيز ما لدينا من أدوات لنزع فتيل النزاعات وتحسين كيفية استخدام تلك الأدوات، للتأكد من أنها تعمل باتساق عبر أبراج البيروقراطية وبطرق سريعة ومبتكرة. وقد كرّست المنظمة قدراً كبيراً من طاقتها لإدخال تحسينات تقنية على أدواتها تلك على مدى السنوات الماضية، وستواصل القيام بذلك. ومع ذلك، فإن الحلول التقنية لوحدها لا تكفي. فنحن بحاجة إلى دعم سياسي لجهود منع النزاعات أقوى بكثير مما هو عليه، وإلى الاستثمار في تلك الجهود. فالسلام الدائم لا يتحقق إلا من خلال الحلول السياسية. وهذا ما أكده الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في حججه الجوهرية التي ساقها في تقريره (A/70/95-S/2015/446)، وأنا أتفق معه تماما في ذلك. إذ لا يمكن أن يكون هناك حلّ ''فني'' بحت لأمر يكمن في جوهره دائماً جهد سياسي.

٤ - ونحن منهمكون في إطار الأمم المتحدة في فترة من التفكير الاستراتيجي على عدة مستويات؛ ويأتي هذا التفكير في الوقت المناسب بالضبط باعتبار أن عام ٢٠١٥ يصادف حلول الذكرى السنوية السبعين لتأسيس المنظمة. ونحن نتطلع إلى اتخاذ الدول الأعضاء، بحلول نهاية عام ٢٠١٥، قراراً رئيسياً بشأن القيام باستجابة جماعية حيال تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت الدول الأعضاء خلال القمة الأخيرة للأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، خطةَ عملٍ طموحة للتنمية. وفي الأثناء، سمعنا من فريق رفيع المستوى ومن فريق استشاري من الخبراء مآل دراستهما المتعمقة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولهيكلنا لبناء السلام، على التوالي. وأكد الفريقان، على حد سواء، أهمية منع نشوب النزاعات وشدّدا على أن المنع هو الهدف الذي يجب على الأمم المتحدة ككل أن تساهم فيه. ولقد قدّمتُ ردّي على تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682)، والذي وضعت فيه خطة عمل تقوم على ثلاث ركائز، تتمثل إحداها بالتأكيد مجدداً على مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة. وسوف نرى عما قريب نتائج الدراسة العالمية التي أَذِنتُ بإجرائها بشأن التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وسوف أطرحُ أيضاً، في وقت لاحق من عام ٢٠١٥، خطةَ عمل بشأن منع التطرف العنيف، كما نتطلع قدماً إلى انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالشؤون الإنسانية، في عام ٢٠١٦، الذي يعتبر أول مؤتمر قمة من نوعه في هذا المضمار.

٥ - وهكذا، فإنه حريّ بنا في هذا الوقت الحرج أن نفكر في الكيفية التي يتم بها الترويج لأدوات منع النزاعات الموجودة في حوزتنا وتعزيزها في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة ككل، وكذلك في الكيفية التي يمكن بموجبها مواصلة تقويتها، بوسائل منها التعاون مع

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، للارتفاع إلى مستوى التحديات الجديدة التي نواجهها اليوم.

٦ - وقد أُعدَّ هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٧١ (٢٠١٤). ويتناول الفرع الثاني من التقرير تطور بيئة النزاعات المعاصرة ومنع نشوب النزاعات، في السنوات الأخيرة. ويقدم الفرع الثالث لمحة عامة عن جهودنا الرامية إلى تعزيز أدوات منع النزاعات الموجودة في حوزة الأمم المتحدة، وزيادة مبادراتها، مع تسليط الضوء على تعاوننا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويتناول الفرع الرابع التحديات الأساسية التي تواجه جهود منع النزاعات الرئيسية والفرص المتاحة في هذا المجال، في حين يختتم الفرعُ الخامسُ التقريرَ بعرض الملاحظات.

ثانياً - تطور بيئة النزاعات المعاصرة ومنع نشوب النزاعات

٧ - ازداد عدد الحروب الأهلية النشطة منذ عام ٢٠٠٨ بمعدل ثلاث مرات تقريباً، من ٤ حروب إلى ١١ حرباً وهو عدد يتباين بشكل حاد مع التراجع الطويل الذي شهدناه بدءاً من مطلع التسعينات من القرن الماضي. ويجري استهداف السكان المدنيين بشكل متزايد، ونشهد ارتكاب الجرائم الفظيعة المثيرة للقلق. ويتواصل استخدام العنف الجنسي المرتبط بالنزاع كوسيلة من وسائل الحرب وكأسلوب من أساليب الإرهاب، وهو يهدف إلى تمزيق نسيج المجتمعات. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، بلغ عدد النازحين ما يقرب من ٦٠ مليون نسمة، وهو أعلى مستوى بلَغهَ منذ بدء حفظ السجلات[١].

٨ - وفي كثير من الحالات، تتعرض مؤسسات الدولة الهشة بالفعل إلى ضغوطات كبيرة إضافية متنوعة مثل التدفقات غير المشروعة للأسلحة، والصدمات البيئية، وهجرة الناس بأعداد كبيرة، وتدفقات كبيرة من اللاجئين. ومما يزيد من تعقيد بيئة النزاع المتّسمة بالتعقيد أساساً صعودُ الجماعات القوية غير الحكومية المسلحة، التي لها خطط متعددة - سياسية واقتصادية و/أو جنائية. وهذه المجموعات التي تحظى، في كثير من الأحيان، بإمكانية الحصول على الموارد المالية والعسكرية الكبيرة، تُغذّي وتُؤجّج النزاعات التي تتجاوز الحدود الوطنية. وتزيد هذه العلاقة بدورها من خطر نشوب النزاع وتؤثر في إطالة أمده، مما يجعل المنع والحل أكثر صعوبة بسبب تعدد الجهات الفاعلة واختلاف خططها. ومما يجعل الأمر أكثر إلحاحا

(١) بلغ عدد الأشخاص المشردين قسراً حتى نهاية عام ٢٠١٤، وفقاً لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنون ''عالم تسوده الحروب: الاتجاهات العالمية، التشريد القسري في عام ٢٠١٤''، ما مجموعه ٥٩,٥ مليون شخص.

ظهورُ شكل خبيث جداً من التطرف العنيف في إطار العديد من التراعات، يَستخدمُ تكتيكات متغيرة تشمل استخدام خبرات التواصل الاجتماعي، والشبكات على الصعيد الإقليمي، والسيطرة الإقليمية، وارتكاب الفظائع الجسيمة، والاستخدام المنهجي للعنف الجنسي المرتبط بالتراع. وفي عدد من حالات التراع، يظل من غير الواضح للوسطاء ما الجهة التي سيتعاملون معها أو ما الحيز المتاح لجهود الوساطة، وذلك نظرا للأهداف المتطرفة التي تتمسك بها الأطراف المتحاربة. وتساهم هذه العوامل مجتمعة ليس في زيادة عدد التراعات واستعصاء حلّها فحسب، وإنما تساهم في بعض السياقات أيضا إلى تآكل التماسك الاجتماعي وشرعية الدولة نفسها.

٩ - وقد أدّت تلك البيئة المتدهورة للسلام والأمن إلى نمو في عدد وحجم ومسؤوليات عمليات السلام - سواء أكانت بعثات سياسية خاصة أو عمليات لحفظ السلام - حسبما وثّقَه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تقريره. وكما أشرتُ في تقرير المتابعة الذي قدمته (A/70/357-S/2015/682)، فإن هذه العمليات تسعى جاهدة في سبيل التعامل مع كثرة التراعات وشدّتها في عالم اليوم. وشهدنا ما يصاحب ذلك من انتشار لحالات الطوارئ الإنسانية، بتحديد أربع أزمات - في الجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والعراق، واليمن - في المستوى ٣ من حالات الطوارئ، وهو أعلى تصنيف ممكن تضعه الأمم المتحدة لحالات الطوارئ[٢]. وقد تُرجم هذا عملياً إلى الإفراط في الضغط على قدرتنا على الاستجابة، وإلى ارتفاع التكاليف المالية إلى مستويات هي أعلى من أي وقت مضى. وقد أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه نداء إنسانياً عالمياً قياسياً في عام ٢٠١٥، مع تخصيص الأغلبية الساحقة من الأموال المطلوبة للاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان الذين يعيشون في سياقات متضررة من التراعات. ويمثل مبلغ ١٩,٤٤ بليون دولار المطلوب في عام ٢٠١٥ زيادة تصل نسبتها إلى ٦٠٠ في المائة مقارنة بمبلغ ٣,٤ بلايين دولار المطلوب في عام ٢٠٠٤. والأدهى من ذلك، أن النقص الكبير في التمويل ما برح مزمناً ومتزايداً: ففي اليمن، على سبيل المثال تلقت الأمم المتحدة ١٣ في المائة فقط من أصل مبلغ ١,٦ بليون دولار اللازم للمساعدة الإنسانية.

١٠ - كما أن بيئة منع نشوب التراعات ما برحت تتحوّل. فعلى مدى العقود الماضية، بُذلت جهود مكثفة في مجال منع نشوب التراعات. وتم تعزيز الإطار المعياري لمنع التراعات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسجلت الدول الأعضاء حدثاً تاريخياً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ خلال قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عندما اعتمدت

(٢) ظلّت جمهورية أفريقيا الوسطى، لغاية أيار/مايو ٢٠١٥، في حالة طوارئ من المستوى ٣.

خطة طموحة وتحويلية للتنمية المستدامة للسنوات الـ ١٥ القادمة. وتفتح هذه الخطة آفاقا جديدة في الطريقة التي تعترف بها بأوجه الترابط بين التنمية المستدامة والسلام والحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد بُنيت على فرضية مفادها أن المجتمعات التي يسودها السلام والشمول والعدل تستطيع على الأرجح أن تحقق أهدافها الإنمائية، في حين تعزز التنمية السلام والشمول فيها. وقد تم تعميم مراعاة منظور منع النزاعات في سائر الوثيقة. ويمثل الهدف ١٦ المتعلق بإقامة مجتمعات مسالمة وإتاحة العدالة للجميع وبناء مؤسسات شاملة للجميع، التعبير الأكثر وضوحاً أوجه الترابط تلك.

١١ - وبالإضافة إلى الأطر الجديدة، لاحظنا زيادة في عدد وتنوع الجهات الفاعلة المعنية بمنع النزاعات. إذ باتت المنظمات الإقليمية تشارك بنشاط في جهود الوساطة، والدبلوماسية الوقائية، وتشحذ قدراتها على منع النزاعات. وفي بعض السياقات، تقوم القوى الإقليمية بدور محوري في الاستجابة للأزمات، مما يؤدي إلى مفاوضات سلام وتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات وتوفير الخبرات الأخرى، التي غالبا ما تستند إلى تجاربها الخاصة. وهناك شبكة متنامية من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمحلية، وخاصة من الجماعات النسائية، التي تتمتع بالمعرفة والخبرة المتعمقة في مجالي الوساطة والمصالحة.

١٢ - وتتمتع الأمم المتحدة بحكم عضويتها العالمية وحيادها وشرعيتها المستمدة من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط بدور هام يمكنها القيام به وإنما بدور فريد من نوعه في مجال استكمال الجهود التي تبذلها الجهات المعنية الوطنية والإقليمية. ويسمحُ لنا وجودنا في الميدان الانخراط في مساعي الدبلوماسية الهادئة في وقت مبكر جداً وبطرق لا يستطيع غيرنا من الجهات الفاعلة القيام به. إذ يوفر حيادُنا ومظلةُ مساعينا الحميدة إمكانية الوصول إلى عدد متنوع من أصحاب المصلحة الذين يمكن أن نكسب ثقتهم ونتعامل معهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نعالج القضايا بطريقة متعددة التخصصات وشاملة، ومن منظورات كلّيّة سياسية وإنمائية وإنسانية، ومن منظور حقوق الإنسان أيضاً، وتمثل قدرتنا هذه سمة مميزة أخرى لعملنا.

١٣ - واذا كان لنا أن نستخلص درساً واحداً نتعلمه من السياق العالمي الحالي، فهو أن آليات إدارة وتسوية النزاعات الدولية قد أضحت مضغوطة إلى حد الانهيار. فنحن نواجه حالياً أوجه قصور حقيقية في حشد المزيد من الموارد – من الأموال والجنود ورأس المال السياسي – للتعامل مع آثار النزاع المسلح. ونحن بحاجة ماسة لتغيير نهجنا، وتوسيع ما لدينا من مجموعة الأدوات، وتخفيف الضغط الحالي على استجاباتنا لحالات الطوارئ. ويمثل إعطاء الأولوية لمنع النزاعات خيارنا الأكثر واقعية وفعالية من حيث التكلفة.

ثالثا - دور الأمم المتحدة في منع نشوب التراعات

١٤ - يتمثل منع نشوب التراعات، وهو المهمة الأساسية للأمم المتحدة، في الجهود الرامية إلى منع اندلاع نزاعات عنيفة، وتجنب تصعيدها عندما تندلع، وتفادي تدهورها بعد اندلاعها. ومنذ الأيام الأولى للمنظمة، استخدم الأمناء العامون المتعاقبون مساعيهم الحميدة للمساعدة على تفعيل المنع. واليوم، تشارك الأمم المتحدة في منع نشوب التراعات بسبل مختلفة، وقد راكمت، ولا سيما في السنوات العشر الماضية، مجموعة من القدرات على نطاق المنظومة. وما يلي ليس قائمة حصرية بجميع أدوات منع نشوب التراعات التي هي بحوزة الأمم المتحدة، كما أنه لا يمثل الافتراض القائم على أساس التقدم المطرد من مجموعة من الأنشطة إلى مجموعة أخرى، نظرا لأنه ليس هناك في حقيقة الأمر طريق مستقيم يفضي إلى السلام. وبدلا من ذلك، تتضمن الفقرات التالية لمحة عامة انتقائية عن عدد من السبل التي لجأنا من خلالها في السنوات الأخيرة إلى استخدام وتعزيز أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب التراعات، بوسائل منها الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٥ - وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مبادرتي المسماة حقوق الإنسان أولاً؛ حيث يأتي في صلبها تركيز قوي على منع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، التي ترتبط في كثير من الأحيان بزيادة مخاطر نشوب التراعات. ومع ذلك، فإنها أكثر من مجرد أداة أخرى تضاف لمجموعة الأمم المتحدة لمنع التراعات. كما أنها ليست بأقل من كونها دفعة لإحداث تغيير في الثقافة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتأكيد مجددا على أن منع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان هو المسؤولية الأساسية للجميع على نطاق المنظومة. وهذا ما يعني، من الناحية العملية، ومن زاوية منع نشوب التراعات بصورة أهم، أن المنظومة يجب أن تعمل بشكل أوثق وأفضل معاً، مصحوبة بتحليلات واستراتيجيات مشتركة، وأن توائم الإجراءات والأولويات في المقر والميدان. وهذا الأمر أصعب مما يبدو، إلا أنني ملتزم بإدراك التنفيذ الكامل لهذه المبادرة، وإنني أعتبرها وسيلة رئيسية عززت من خلالها المنظومة كيما تعمل بشكل شامل على منع نشوب التراعات.

التحليل والإنذار المبكر

١٦ - من المهم للغاية تحديد حالات التراع المحتملة في أبكر وقت ممكن. وتبدأ التزاماتنا في مجال المنع بالإنذار المبكر - التحليل الجيد للتطورات الجارية على أرض الواقع للمساعدة في توجيه الإجراءات والمشاركة المبكرة بشكل فعال. ويكون تحليلنا وفهمنا للحالة أفضل كلما اقتربنا منها، وفي هذا الصدد فإن ”أُذُنُ“ الأمم المتحدة الصاغية لم تكن أبدا أقرب إلى أرض

الواقع مما هي عليه الآن. ومن بين السبل الكثيرة التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور رئيسي في التقاط الإشارات المبكرة للأزمات أو لاحتمال عدم الاستقرار هي البعثات المقيمة في البلد، والمكاتب الإقليمية، ومكاتب حقوق الإنسان، والمنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة، والأفرقة القطرية، ومستشارو السلام والتنمية، ومكاتب الاتصال، والمبعوثون والمستشارون الخاصون، والزيارات المنتظمة التي يقوم بها موظفو الأمانة العامة.

١٧ - وإقرارا بأهمية وضرورة القرب من أرض الواقع، أنشئت ثلاثة مكاتب إقليمية للأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، ووسط آسيا، تقودها إدارة الشؤون السياسية، باعتبارها ”منصات متقدمة“ للدبلوماسية الوقائية. وهذه المكاتب في وضع جيد يمكنها من المساعدة في كشف وتفسير التوترات الموشكة على الانفجار بفضل علاقات العمل الوثيقة التي تقيمها مع المحاورين الوطنيين والإقليميين. وفي عام ٢٠١٤، تلقى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا موارد إضافية من الدول الأعضاء بغية إقامة قدرة تحليلية إقليمية من أجل تحسين الإنذار المبكر. وأوصيتُ أيضا بزيادة الموارد المخصصة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل تعزيز مساعيه الحميدة ودبلوماسيته الوقائية وقدراته على الوساطة، بالإضافة إلى دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة لمواجهة التهديدات الأمنية الناشئة في المنطقة دون الإقليمية (انظر S/2015/339، الفرعان الرابع والخامس، الفقرة ٩٤).

١٨ - والقدرة التحليلية مهمة أيضا للبعثات الخاصة ببلدان محددة، وقد أنشأتُ وحدات تحليل مشتركة في بعض البعثات السياسية الخاصة، تستفيد من نموذج مركز التحليل المشترك للبعثات في حفظ السلام وتجمع المدخلات من مختلف عناصر البعثات، وكذلك من جميع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وحيثما أنشئت تلك الوحدات، كما هو الحال في أفغانستان والعراق، تمثلت قيمتها المضافة في قدرتها على توفير التحليل والإنذار المبكر بشأن المسائل الشاملة، التي غالبا ما تكون إقليمية، وفي مؤهلات موظفيها المتعددي التخصصات ذوي الخبرة غير المتوفرة بسهولة في عمليات السلام.

١٩ - ويقوم الرصد والإنذار المبكر في العادة على التحليل النوعي، بيد أننا نستفيد حاليا أيضا بشكل متزايد من البيانات المستمدة من الاستقصاءات، بسبل منها استطلاعات الرأي العام. ومن الأمثلة على ذلك تقييم السياق الاستراتيجي الذي أجري في سري لانكا في عام ٢٠١٤، والذي يسعى، استنادا إلى استقصاء للتصورات، إلى تحسين فهم الأسباب الجديدة للتراعات. واستُخدم التقييم لإنشاء خط أساس وطني، وفيه من الإمكانات ما يتيح للكيانات الوطنية اعتماده واستخدامه. ويمكن أن يستخدم مقياسا للمصالحة كما يمكنه أن يقيم في المستقبل أساسا لمتابعة جهود المصالحة.

٢٠ - وأوردتُ بإيجاز في تقريري عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام عددا من الإجراءات التي أعتزم اتخاذها لتعزيز القدرة التحليلية للمنظمة. وعلى وجه الخصوص، قررتُ إنشاء قدرة مركزية صغيرة للتحليل والتخطيط في مكتبي لجمع العمل التحليلي الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة في المقر والميدان على السواء بطريقة أسترشد بها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وطلبتُ أيضا تنقيح منهجيات تحليل النزاعات القائمة على نطاق المنظومة لكي يتسنى إجراء تحليل أكثر تكاملا لحالات محددة، بالاستفادة من أبعاد النزاع السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والإقليمية.

٢١ - والرصد والإنذار المبكر نشاطان مستمران لهما من الأهمية قبل نشوب النزاعات مثلما لهما من أهمية في مرحلتي تسويتها أو ما بعد انتهائها. وقد دعم صندوق بناء السلام عددا من المشاريع المنفذة في هذا السياق. ففي ليبريا، مثلاً، يوفر الصندوق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى وزارة الداخلية للمساعدة على إنشاء لجان للسلام على مستوى المناطق لتعمل بمثابة نظام للإنذار المبكر وآلية للحوار للسيطرة على التوترات في وقت مبكر. وفي غينيا، حيث تكللت جهود الدبلوماسية الوقائية بالنجاح في الماضي ولا تزال تعمل في الوقت الحاضر، في عام ٢٠١٥، على إزالة التوترات التي ترافق مواعيد إجراء الانتخابات، يعزز التمويل الذي يقدمه الصندوق للمساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا كما تتلقى تلك المساعي الدعم من إدارة الشؤون السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على برنامج ممول من الصندوق يهدف إلى بناء قدرات الشبكات النسائية من مختلف الانتماءات السياسية على تنفيذ نظام للإنذار المبكر بالنزاعات. ويشمل هذا البرنامج مشروعا ناجحا نُفِّذ في عام ٢٠١٣، وأُعيد تنفيذه في عدة بلدان أخرى في غرب أفريقيا.

٢٢ - واستحدث المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية أداة للإنذار المبكر في إطار تحليل الجرائم الفظيعة. ويمثل الإطار أداة متكاملة لتحليل المخاطر وتقييمها يمكن تطبيقها على الحالات في جميع المناطق لتحديد البلدان الأكثر تعرضا للخطر. ويمكنه أن يعمل كأداة لوضع تدابير وقائية. وقد أحاط مجلس حقوق الإنسان علما، في قراره ٢٨/٣٤، بهذا الإطار الجديد وشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على استخدام أطر مناسبة، بحسب الاقتضاء، لتوجيه عملها في مجال المنع. والإطار هو عبارة عن وثيقة عامة، وأشجع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية على استخدامه.

٢٣ - وتتغير عوامل جمع المعلومات وتقاسمها بسرعة كبيرة، ويأتي مصدر هائل للمعلومات من شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ومن تكنولوجيا المعلومات بأشكالها المختلفة. وأعتزم زيادة استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة، المشار إليها باسم الدبلوماسية الرقمية، في تحسين عملنا المتعلق بالإنذار المبكر، بما في ذلك تحسين نظم الإحاطات وتقديم الخيارات لمجلس الأمن في المراحل الأولى من الأزمات المحتملة. ومن الأمثلة على هذا الجهد، يعمل موظفو مكتبي على استحداث أداة ''جس النبض الدبلوماسي''، وهي أداة للمساعدة على رصد المعلومات الحكومية الرسمية المفتوحة المصدر على الإنترنت، والاستفادة بشكل أفضل من البيانات التي تنشرها، بوسائل منها استخدام التقنيات الجديدة للعرض التصويري للبيانات.

المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة

٢٤ - تندرج مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة تحت المسميات الشاملة المتمثلة في المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة، والتي تقود كثير منها إدارة الشؤون السياسية، ذراعي التنفيذية في هذا العمل. وتوجز هذه المسميات الأهداف التي أنشئت الأمم المتحدة لتحقيقها، ولعل أفضل مثل على ذلك هو أعمال مبعوثيّ ومستشاريّ وممثليّ الخاصين، فضلا عما أقوم به شخصيا من مساعي حميدة. وعلى مر السنين، شارك أولئك الموفدون في التفاوض على اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، وفي التوسط في التراعات الحدودية والانتخابية، وتيسير العودة إلى النظام الدستوري، وتعزيز الحوارات السياسية الشاملة، وقد تم ذلك في كثير من الأحيان بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما أنهم يسعون للتأكد من أن جهود المنع تجري في إطار يوفر حلولا سياسية لسلام دائم. كما أنهم كثيرا ما يعملون خلف الكواليس، فيشاركون في الدبلوماسية الهادئة، للمساعدة على نزع فتيل التوترات قبل أن تخرج إلى دائرة الضوء. وقلّما تأتي الأخبار على هذه المبادرات الكتومة، وهي، لأسباب واضحة، غير موثقة رسميا في كثير من الأحيان، إلا أنها تشكل جزءا بالغ الأهمية من مجموعة الأدوات التي بحوزتنا المتعلقة بالمنع.

٢٥ - وإذ تسير المكاتب الإقليمية الثلاثة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية على وفاق تام في أعمالها المتعلقة بالإنذار المبكر فإنها تشكل بذلك أحد أكثر أدواتنا العملية فعالية في الدبلوماسية الوقائية. وبالنظر إلى الولايات المنوطة بها وسلطتها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، فإنها في وضع يؤهلها لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات العابرة للحدود من قبيل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو القرصنة، أو تقاسم الطاقة والمياه، على نحو ما فعله مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، ومركز

الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لوسط آسيا. وبإمكان المكاتب الإقليمية أن تدعم أيضا عمليات السلام الخاصة ببلدان محددة (عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على حد سواء) في المبادرات الدبلوماسية الإقليمية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ترأس ممثلي الخاص لوسط أفريقيا منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، إذ عمل بالتعاون الوثيق مع الوسيط الدولي المعني بالأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عينته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٦ - يمكن للمكاتب الإقليمية أن تعزز التعاون بين البعثات في المناطق الخاصة بكل منها. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على سبيل المثال، بتنظيم اجتماعات نصف سنوية لجميع ممثليّ ومبعوثيّ الخاصين في غرب أفريقيا. وبالمثل، استضاف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٥ اجتماعا لكيانات الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، مع تكريس مناقشة للانتخابات المقبلة. وإقرارا بدور التيسير المتسم بالمصداقية والحصافة الذي تضطلع به هذه المكاتب في تسوية التراعات الناشئة أو التي هي في بداياتها، وكما أشير في تقريري بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، فإنني أؤيد الدعوة التي وجهها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لإقامة مكاتب إقليمية إضافية، في شمال أفريقيا وغرب آسيا والجنوب الأفريقي على سبيل الأولوية، وإنني أبحث الخيارات مع الشركاء الإقليميين والوطنيين.

٢٧ - ويتيح قرب المكاتب الإقليمية إنشاء روابط قوية من الثقة والمعرفة مع الجهات الفاعلة الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يدعو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى بصفة منتظمة إلى عقد اجتماعات لنواب وزراء الخارجية ونواب رؤساء الوزراء من آسيا الوسطى لتعزيز الاستجابات المشتركة بشأن مسائل إدارة المياه. واستنادا إلى هذه الروابط، يمكن للمكاتب الإقليمية أن تتخذ إجراءات مبكرة وبطريقة متسقة لمنع تصاعد الأزمات. وفي اليوم التالي لورود التقارير عن الاضطرابات في بوركينا فاسو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أُوفد ممثلي الخاص لغرب أفريقيا إلى واغادوغو مع نظرائه من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي نفس الوقت، قامت إدارة الشؤون السياسية بإيفاد فريق دعم صغير متعدد التخصصات، وعمل هذا الفريق جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري على دعم مساعيه الحميدة. وتمثل هذه الاستجابة السريعة والمنسقة، ومشاركة المنظمات الثلاث على المستوى الرفيع، حالة ممتازة للممارسات الجيدة

في التـأثير إيجابيـا علـى التطـورات في أعقـاب تغـيير مفـاجئ في الحكومـة يمكـن أن يزعـزع الاستقرار.

٢٨ - وقد ثبت في كثير من الحالات أن نشر أفرقة صغيرة متعددة التخصصات لمنع نشوب التراعات هو وسيلة فعالة لكي تستجيب الأمم المتحدة بسرعة ومرونـة في حـالات الأزمـات، أو المراحـل الانتقاليـة للبعثـات، أو عنـدما يحتـاج ممثـل أو وجـود للأمـم المتحـدة في بلـد مـا إلى تعزيز الـدعم. ومـن الأمثلة على ذلـك، نشـر فريـق صـغير مـن مـوظفي الأمـم المتحـدة في عـام ٢٠٠٥ في نيبال، حيـث قـدم هـؤلاء الموظفـون الـدعم للسـلطات الوطنيـة للانخـراط في أعمـال حمايـة المـدنيين ودعـم العمليـات السياسـية، الأمـر الـذي أدى بـدوره إلى إيجـاد حيـز إضـافي للجهات الفاعلة السياسية في نيبال من أجل منع حـدوث مزيـد مـن التـدهور، وإيجـاد حـل في نهايـة المطـاف، لـتراع مسـلح طـال أمـده. وتناولـت في تقريـري عـن مسـتقبل عمليـات الأمـم المتحدة للسلام هذا المفهوم بالتفصيل، وقـد أيـده أيضـا الفريـق المسـتقل الرفيـع المسـتوى المعـني بعمليـات السـلام. ومـن المهـم أن تصـبح عمليـات النشـر السـريعة والمتعـددة التخصصـات والصـغيرة هـذه، والـتي تعمـل في إطـار مسـاعيّ الحميـدة، جـزءا لا يتجـزأ مـن مجموعـة أدوات الأمـم المتحـدة لمنـع نشـوب التراعـات، واسـتجابةً تشـغيلية جـاهزة عنـدما تسـتدعي الظـروف ذلـك، وتحـت إشـراف المنسـقين المقـيمين أو بالتشـاور الوثيـق معهـم، حسـب الاقتضـاء، ومـع السلطات الوطنية. وسوف أواصل الاستفادة من هذه الأفرقة عند الاقتضاء.

٢٩ - وقد كُلِّف عـدد مـن مبعـوثيّ ومنسـقيّ الخاصـين بالعمـل فيمـا يتعلـق بالاسـتراتيجيات الإقليمية - لمنطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى وعمليـة السـلام في الشـرق الأوسـط - والتي تشمل وظائف مهمة لمنع نشوب التراعـات. فعلـى سـبيل المثـال، يعمـل مبعـوثي الخـاص لمنطقـة الـبحيرات الكـبرى بشـكل وثيـق مـع الاتحـاد الأفريقـي، إضـافة إلى الجماعـة الإنمائيـة للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ويعمـل كـذلك مـع الاتحـاد الأوروبي، وفريـق الاتصـال الـدولي المعـني بمنطقـة الـبحيرات الكـبرى، مـن أجـل دعـم التنفيـذ الكامـل لإطـار السـلام والأمـن والتعـاون لجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة والمنطقـة. ويقـدم مبعوثي الخـاص لمنطقـة السـاحل الـدعم للمجموعـة الخماسـية لمنطقـة السـاحل (بوركينـا فاسـو وتشـاد ومـالي وموريتانيـا والنيجـر) والمجتمـع الـدولي الأوسـع نطاقـا للمسـاعدة علـى معالجـة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في المنطقة عن طريق تنفيذ استراتيجية الأمـم المتحـدة المتكاملـة لمنطقة الساحل.

٣٠ - وفي إطار جهودها الرامية إلى منع انتشار التراع أو انتكاسه، فإن العديد مـن عمليـات الأمم المتحدة لحفظ السلام المكلفة بولايات تختص ببلدان محددة، سواء أكانـت بعثـات حفـظ

سلام أو بعثات سياسية خاصة، تضطلع أيضا بأعمال الدبلوماسية الوقائية. وفي العراق، قام ممثلي الخاص بدور نشط في تعزيز العلاقات بين العراق والبلدان التي تجاوره مباشرة وغيرها من البلدان المجاورة في المنطقة، وعمل على تشجيع تعزيز العلاقات بين بغداد وأربيل، بما في ذلك من خلال دعم المفاوضات بشأن صادرات النفط وتقاسم الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى اتفاق أولي تاريخي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي لبنان، قدم منسقي الخاص المساعدة إلى مجموعة الدعم الدولية للبنان في الاضطلاع بعملها، وهي المجموعة التي أنشأتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ اعترافا بالضغط الوطني الكبير الذي يواجه البلد نتيجة للنزاع السوري. وتتألف المجموعة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وألمانيا، وإيطاليا، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وقد حددت المجموعة الدولية ثلاثة مجالات ذات أولوية لاستقرار لبنان، وهي: تقديم المساعدة للاجئين والمجتمعات المضيفة، وتقديم المعونة للتعويض عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة السورية، وتطوير القوات المسلحة اللبنانية.

٣١ - وتقدم الأمم المتحدة طائفة واسعة من أنواع المساعدة الانتخابية إلى الدول الأعضاء، تتراوح من المساعدة التقنية إلى المشاركة في شكل وساطة ومساع حميدة. وفي معظم الحالات تكون الانتخابات أحداثا سلمية، ولكن في بعض الحالات هناك خطر يتمثل في عدم قبول النتائج، ويمكن أن تستفحل التوترات الموجودة والعميقة الجذور في كثير من الأحيان، وقد تندلع أعمال عنف. وفي هذه الحالات على وجه الخصوص، من المهم أن تجمع جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية بين المساعدة السياسية والمساعدة التقنية لدعم العمليات التي تتسم بالمصداقية والتي تؤدي إلى نتائج مقبولة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن لهذا النهج أن يكون بمثابة أداة لمنع نشوب النزاعات. والانتخابات العامة في نيجيريا في عام ٢٠١٥ وفي كينيا في عام ٢٠١٣ هما مثالان على مشاركة للأمم المتحدة لقيت استحسانا على المستويين السياسي والتقني استجابة لتزايد خطر نشوب العنف المتصل بالانتخابات.

التطرف العنيف والجرائم الفظيعة

٣٢ - إن خطر وقوع التطرف العنيف والجرائم الفظيعة، التي تشمل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، غالبا ما يزداد في نفس الظروف التي تؤدي إلى زيادة خطر نشوب النزاع. وفي هذه الحالات، يمكن استخدام بعض الأدوات المعدة لمنع نشوب النزاعات، ولكني قمت أيضا بإعداد أدوات محددة بقيادة فرقة

العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي يرأسها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وبقيادة مستشاريّ الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن توفير الحماية، على التوالي.

٣٣ - وتمثل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب النهج المتعدد الأبعاد، والمنسق في الوقت ذاته، الذي تتبعه الأمم المتحدة في منع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهما، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٠). وما فتئت الكيانات الـ ٣٧ الأعضاء في فرقة العمل تركز على تعزيز التنسيق والاتساق من أجل تحقيق أقصى تأثير ممكن لعملها، وعلى تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويركز عدد من أنشطة فرقة العمل على زاوية منع نشوب النزاعات تحديدا. ومن الأمثلة على ذلك، المشروع المشترك بين فرقة العمل ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن منع نشوب النزاعات ومكافحة الانجذاب إلى الإرهاب في نيجيريا عن طريق التعليم والحوار، والذي أولى اهتماما خاصا لدور المرأة. وسوف تمضي خطتي للعمل بشأن منع التطرف العنيف، التي سأقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، قدما بعملنا الجماعي المتعلق بالمنع في هذا المجال، حيث ستركز الجهود على اتباع نهج متسق لمعالجة دوافع التطرف العنيف على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

٣٤ - وقد أشرتُ بالفعل إلى الإطار التحليلي للجرائم الفظيعة الذي وضعه المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية. وعلى نطاق أوسع، يعمل المكتب مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني من أجل تحديد المخاطر الناشئة ومعالجتها، وتقديم المساعدة التقنية لإنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية مخصصة للمنع، والمساعدة على تعزيز نمو الشبكات الدولية والإقليمية لمنع ارتكاب الجرائم الفظيعة. ويؤكد المستشاران الخاصان، في عملهما، على أهمية المساءلة باعتبارها أداة للمنع. وتبين التجربة في عدد من مجتمعات ما بعد المنازعات أن عدم التصدي بصورة كافية للجرائم المرتكبة في الماضي، ولا سيما الجرائم الفظيعة، يشكل مؤشرا هاما على خطر تكرارها.

منع نشوب النزاعات وبرنامج المرأة والسلام والأمن

٣٥ - منع نشوب النزاعات هو إحدى ركائز برنامج المرأة والسلام والأمن على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيتناول الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ ذلك القرار جهودي الرامية إلى مواصلة زيادة الشمولية في جهود صنع السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، مع تزايد مشاركة المرأة في جهود المنع والوساطة التي تقودها الأمم

المتحدة، من بين أمور أخرى. وليس هذا مجرد مسعى مبدئي؛ فهناك أساس منطقي قطعي بخصوص السعي إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال المنع التي نضطلع بها، وهو، بكل بساطة، أن هذا التعميم يؤدي إلى إجراء تحليل أقوى للأسباب الجذرية للتراع في المجتمعات، وبالتالي إلى جهود منع ووساطة أكثر استنارة وأفضل تصميما.

٣٦ - وقد وضعت إدارة الشؤون السياسية أدوات بشأن إدراج تحليلات وتوصيات ذات صلة بالمنظور الجنساني في جميع تقاريري المقدمة إلى مجلس الأمن/ وتقوم بتدريب الموظفين السياسيين على ذلك. وإضافة إلى ذلك، فقد قمتُ بإيفاد مستشارين لشؤون حماية النساء إلى البعثات الميدانية ذات الصلة من أجل كفالة تعزيز رصد العنف الجنسي المرتبط بالتراعات وتحليله ومنع وقوعه، والذي يتزايد استخدامه كوسيلة من وسائل الحرب أو أسلوب من أساليبها. وتعمل الأمم المتحدة أيضا على بناء الشراكات بين شبكات المجتمع المدني الدولية وجماعات المجتمع المحلي، التي غالبا ما يكون لديها تقليد عريق في التوسط في المنازعات المحلية. ويشكل تعزيز العمليات السياسية الشاملة للجميع، بما في ذلك عن طريق دعم المشاركة السياسية للمرأة، سواء في المناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب أو التعيين، عنصرا رئيسيا آخر في بناء مؤسسات وطنية قوية تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل المنع.

٣٧ - وقد كان هناك اتجاه تصاعدي لتعيين المرأة في المناصب القيادية في مجال المنع بالأمم المتحدة. ومع ذلك، لا بد من مضاعفة الجهود. وحتى أيار/مايو ٢٠١٥، لم تعين سوى ٤ نساء في بعثتي للمساعي الحميدة، بما في ذلك كمبعوثيّ ومنسقيّ ومستشاريّ الخاصين، ولم يكن هناك سوى ٦ نساء من بين ما مجموعه ٣١ منسقا مقيما يعملن في بلدان تدور فيها نزاعات. ويقدم تقريري المقبل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تفاصيل عن الجهود الجماعية الرامية إلى النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن.

العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل منع نشوب النزاعات

٣٨ - يرى فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام في تقريره (A/69/968-S/2015/490) أنه يجب التركيز بشدة على منع نشوب النزاعات عند النظر في السلام والأمن الدوليين وأنه ينبغي فهم بناء السلام في المقام الأول بوصفه عملية سياسية في جوهرها. ويرى الفريق الاستشاري أيضا بأنه من غير المفيد تقسيم الطاقات والموارد المحدودة بين هيئات حكومية دولية وبيروقراطية تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى عندما يمكن للعديد من أنشطة الأمم المتحدة، التي يُضطلع بها في إطار الركائز الرئيسية الثلاث المتمثلة في التنمية والأمن وحقوق الإنسان، أن تسهم في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي الواقع، فإن بناء الجسور بين هذه الهيئات وإيلاء اهتمام مستمر للسياقات المثيرة للقلق

يشكلان تحديدا الهدف المتوخى من إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب الدعم التابع لها وصندوق بناء السلام. وبدون الحكم مسبقا على نتائج المرحلة الثانية من استعراض الدول الأعضاء لهيكل بناء السلام، سوف تستمر الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لبناء تلك الجسور والعمل بقدر أكبر من الاتساق في إطار من الشراكة من أجل منع نشوب النـزاعات وإحلال السلام.

٣٩ - وربما تكتسب هذه الشراكات أهمية أكبر في البلدان التي ليس للأمم المتحدة فيها مبعوث ولا بعثة، كما هو الحال في معظم السياقات. ففي هذه السياقات غير المرتبطة بالبعثات، غالبا ما يتولى المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية دورا رائدا في الجهود الرامية إلى تيسير الاستجابة للأزمات ومساعدة الجهات الفاعلة الوطنية، بناء على طلبها، في مواجهة التحديات الناشئة. ويعزز البرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب التزاعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القدرات المحلية لمكاتب المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة ومواردها وأفرقتها القطرية، بالخبرات اللازمة للتعامل بفعالية مع الصلات بين السلام والتنمية، وتقديم الدعم من أجل إنشاء هياكل أساسية وطنية من أجل السلام، وكفالة مراعاة ظروف النـزاعات في البرمجة والعمل مع النظراء الوطنيين لتحديد النقاط التي يمكن من خلالها البدء بتنفيذ مبادرات منع نشوب النـزاعات وبناء السلام. وعن طريق نشر مستشارين للسلام والتنمية ومن خلال الاستفادة من خبرات الأمم المتحدة ومواردها في المقر وعلى الصعيد الإقليمي، تمكن المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية من دعم الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في مجال تعزيز القدرات والآليات اللازمة للوساطة والحوار وتسوية التزاعات بوسائل لا تتسم بالعنف في بلدان متنوعة مثل قيرغيزستان وملاوي ونيجيريا، وفي مجال تطوير هذه القدرات والآليات وتطبيقها. وأشاد كل من الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام وفريق الخبراء الاستشاري بالبرنامج المشترك بوصفه مثالا للتعاون الفعال المشترك بين الوكالات في مجال منع نشوب النزاعات وإنني أشجع على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة.

٤٠ - ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من وكالات الأمم المتحدة في الميدان في طائفة واسعة من أنشطة المنع ”الهيكلية“ أو ”التمهيدية“ الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنـزاع قبل أن ينتشر ويتحول إلى أعمال عنف. ومن الأمثلة على هذا العمل برامج تعزيز البرلمانات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تركز على زيادة الإدماج والمشاركة السياسيين للنساء والشباب وجماعات الأقليات فضلا عن الروابط بين البرلمانيين والمجتمع المدني. ويستند الدعم المقدم إلى المؤسسات الرئيسية إلى القنوات اللازمة لمنع

التوترات الحتمية التي تنشأ في جميع المجتمعات والتي يمكن إما أن تتبدد أو أن تتصعد فتتحول إلى أعمال عنف.

٤١ - وفي عام ٢٠١٤، أُنشئت فرقة العمل المعنية بمنع نشوب النزاعات كآلية مشتركة بين الوكالات لتكون منتدى للتوعية بشأن قضايا منع نشوب النزاعات وتبادل المعلومات وتحديد الأولويات لمنظومة الأمم المتحدة؛ وهي تشكل أيضا منتدى للربط بين الوكالات الإنسانية والإنمائية. وتسعى فرقة العمل، من خلال اضطلاعها بوظائفها، إلى الاستفادة من الوجود الميداني للوكالات المشاركة؛ والخبرة الفنية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في الميدان وفي المقر وكذلك من خلال أوساط جماعات الممارسين في مجال منع نشوب النزاعات؛ والموارد المالية من بعض الوكالات للاضطلاع بأنشطة من قبيل تحليل التراعات، ومراعاة ظروف النزاعات، ووضع الأدوات والتوجيهات التي يمكن أن تستفيد منها الأفرقة القطرية.

٤٢ - وفي المستقبل، وكما أشرتُ في تقريري عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنني أعتزم إشراك منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، بصفتي رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بشأن الكيفية التي يمكننا بها القيام بشكل جماعي بتعزيز العمل في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

تعميق شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٤٣ - تحلى واضعو ميثاق الأمم المتحدة برؤية مستقبلية في توقعهم لعالم تعمل فيه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معا على منع الأزمات وإدارتها وحلها. غير أنه من الصعب أن يتصور المرء أنه كان بإمكانهم توقع تعدد الأطراف الفاعلة والطبيعة المترابطة للتهديدات التي نواجهها اليوم، أو نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي ولدت من بحثنا الجماعي عن الحلول. ولا يزال الفصل الثامن من الميثاق ينطبق اليوم كما كان دائما. ويركز برنامج العمل التي طرحتُه في تقريري الأخير عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الشراكات الإقليمية العالمية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية الثلاث.

٤٤ - وللعديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تاريخ طويل من المشاركة في منع نشوب التراعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. وبدأت منظمات أخرى تصبح أكثر نشاطا في هذه الميادين. وبالتالي، فإن شراكاتنا تختلف بحسب المنطقة ويمكن أن تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة المشتركة التي تشمل المناقشات بين المكاتب وتبادل تحليلات

المخاطر واتفاقات التعاون وبناء القدرات و/أو نشر المبعوثين المشتركين. وهي تقوم على احترام الاختلافات الإقليمية والالتزام بتشكيل تعاوننا على نحو يجعلنا أقدَر على معالجة حالة ما.

٤٥ - وقد آتت شراكتنا ثمارها في ميدان منع نشوب النزاعات، إذ حصل تعاون تكلل بالنجاح في العديد من السياقات. وأجرى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تحليلات مشتركة للنزاعات لاستكشاف إمكانية اتخاذ إجراءات مشتركة لمنع نشوب النزاعات؛ وفي عدد من المناسبات، أسهمت الرسائل المشتركة الصادرة عن المبعوثين الرفيعي المستوى في تعزيز الأثر. وقد عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا ومجموعة الدول الهشة السبع الموسعة من أصدقاء خليج غينيا من أجل حشد الدعم لاستراتيجية خليج غينيا البحرية للتصدي لتزايد خطر القرصنة والسطو المسلح، وكذلك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة على وضع الاستراتيجية البحرية المتكاملة للجماعة التي اعتُمدت في آذار/مارس ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن بعض التحديات لا يزال قائما، فإن افتتاح مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في ياوندي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وافتتاح مركز العمليات البحرية في غرب أفريقيا في آذار/مارس ٢٠١٥ شكلا محطتين هامتين. وفي الجنوب الأفريقي، يتعاون مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لدعم الدول في تلك المنطقة على اعتماد استراتيجية وقائية لمكافحة الإرهاب. وقد عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي بهدف التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام في بلدان حوض بحيرة تشاد، عن طريق القيام مثلا بإيفاد بعثات مشتركة إلى البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام. وعلاوة على ذلك، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد من أجل عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول لمعالجة الأسباب الجذرية لتمرد جماعة بوكو حرام في المنطقة بطريقة شاملة ومتكاملة.

٤٦ - وتجدر الإشارة إلى أن المساعي الحميدة غالبا ما تقودها بشكل مشترك الأمم المتحدة وشريك واحد أو أكثر من الشركاء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، حسب

الظروف. ويعمل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في غينيا، مع ممثلين رفيعي المستوى للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بوركينا فاسو ومع مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في توغو، على سبيل المثال.

٤٧ - وقد عملتُ أيضا على زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الشراكات. وتشكل شبكتنا لمكاتب الاتصال للشركاء الإقليميين الرئيسيين مثل الاتحاد الأفريقي (في أديس أبابا) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (في غابوروني) ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (في جاكرتا) والاتحاد الأوروبي (في بروكسل) أحد أوجه هذه الشراكات. ويتحمل الجميع مسؤولية ضمان أن تعمل هذه الشراكات بشكل جيد. وأتواصل في كثير من الأحيان مع رؤساء المنظمات الإقليمية من خلال الاتصالات الهاتفية المنتظمة ومن خلال زياراتي للمناطق. كما أنني أجمع بين رؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية خلال المعتكفات الرفيعة المستوى، التي عُقد آخرها في أيار/مايو ٢٠١٥ في نيويورك. وقد عززت هذه الجهود الترابط ليس مع الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا فيما بين مجموعات المنظمات الإقليمية ذاتها.

إضفاء الطابع المهني على ممارستنا

٤٨ - بُذلت جهود دؤوبة لإضفاء الطابع المهني على العمل الذي نضطلع به في المقر والميدان في مجال أعمال منع نشوب النزاعات. وشكل إنشاء وحدة دعم الوساطة، داخل شعبة السياسات والوساطة في إدارة الشؤون السياسية، عنصرا محوريا في هذه الجهود. ويُعترف بالوحدة اليوم باعتبارها موردا أساسيا لدعم جهود المساعي الحميدة والوساطة والتيسير التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها. وهي تسعى إلى إيفاد الخبرات إلى المكان المناسب في الوقت المناسب، وذلك عن طريق نشر الأفراد وتوفير الدعم التحليلي عن بعد. وتقوم الوحدة بذلك من خلال حشد موظفيها وأعضاء الفريق الاحتياطي من كبار الخبراء الاستشاريين في شؤون الوساطة أو تحديد الخبرات المناسبة من القائمة التي تتعهدها للخبراء في شؤون الوساطة. والفريق الاحتياطي، الذي يشكل أداة رئيسية للإدارة، هو فريق خبراء من ذوي الخبرة الكبيرة في سياقات الوساطة التشغيلية، يتم إيفاده إما لتقديم دعم مباشر لجهود الوقاية ومحادثات السلام، أو لأنشطة التدريب وبناء القدرات. وقد أصبحت الوحدة، بما تتسم به من خبرة يمكن نشرها بسرعة والاستفادة بسهولة من خبراتها، من الموارد التي تحظى بالتقدير على نطاق المنظومة لعملها في مجال منع نشوب النزاعات

والوساطة على نحو أوسع نطاقا، وقد عززت حالة التأهب التشغيلي للأمم المتحدة كما عززت خبرتها في مجال منع نشوب النزاعات.

٤٩ - وإلى جانب هذا العمل التشغيلي، ثمة أنشطة أخرى، ربما لا تكون معروفة جيدا، تتمثل في التعلم المؤسسي الكبير والمنتجات المعرفية التي تنتجها الأمم المتحدة في مجال المسائل المواضيعية التي تنشأ من الانتظام في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة. كذلك تتعهد وحدة دعم الوساطة، بالإضافة إلى مواردها البشرية، موقعي ”صانع السلام“ و ”واضع الدستور“ وهما مركزين للموراد الإلكترونية لتعزيز جهود الوساطة ووضع الدستور والجهود الدبلوماسية الوقائية، يشكلان مستودعين للدروس المستفادة والمنتجات الإرشادية وغير ذلك من الموارد المفيدة. وثمة مثالان حديثان آخران على الإرشاد الذي تقدمه الوحدة يشملان المساعدة الدستورية والموارد الطبيعية والنزاعات. كذلك عززت إدارة الشؤون السياسية نظامها للتقييم لكفالة تقييم أدائها والتعلم من ارتباطاتها. وركزت الأدوات التعليمية المنتجة حديثا على الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في الأزمات السياسية في ملديف في عام ٢٠١٢ وفي نيجيريا في عام ٢٠١٥.

٥٠ - ويشكل بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أولوية أخرى. وقامت إدارة الشؤون السياسية بوضع مجموعة واسعة من الدورات التدريبية الموجهة لكبار الموظفين والموظفين من الرتب المتوسطة والموظفين المبتدئين والمتعلقة بالوساطة ومنع نشوب النزاعات، أو بالتعاون في إطار هذه المجموعة من الدورات. وفي دورة الوساطة الرفيعة المستوى التي عقدتها الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان من بين المشاركين وسيط جزائري بارز في مالي ومبعوثي المقبل إلى اليمن. كما قدمنا الدعم إلى حلقة عمل بشأن حل النزاعات والتفاوض والوساطة وبناء الدستور نظمتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في آذار/مارس ٢٠١٥ للمساعدة على بناء قدرات النساء الوسيطات من المنطقة. وقدمت الإدارة، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الدعم إلى وسط أفريقيا في مجال الوساطة عن طريق عقد دورة تدريبية لموظفي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمشاركة في حلقة عمل نظمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل استعراض هيكل الوساطة. ونحن نتطلع إلى العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي بينما هو يحرز تقدما في خططه لبناء خبراته الداخلية في مجال الوساطة.

رابعا - التحديات الأساسية والفرص الجديدة

٥١ - من نواح عديدة، حُسمت المعركة الكلامية المتعلّقة بمنع نشوب النزاعات: فثمّة توافق قوي وواسع النطاق في آراء الدول الأعضاء بشأن محورية هذه المسألة واعتراف بالدور الفريد التكميلي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الجهات الفاعلة الوطنية وفي الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولكن كما يقول الفريق المستقل المعني بعمليات السلام بوضوح فإن المجتمع الدولي يخفق في منع نشوب النزاعات (انظر الفقرة ٦٥ من الوثيقة A/70/95-S/2015/446). فلم تترجم دوما التزاماتنا الكلامية إلى إجراءات مبكرة وفعالة لمنع وقوع أعمال العنف. ويتبدّى هذا الإخفاق في وقت زاد فيه تعقّد النزاعات وتشابكها، وإذا لم تُعالج فورا، فمن شأنها أن توفّر الغطاء لترسّخ ظواهر عصية من قبيل التطرّف العنيف. ولقد أصبح منع نشوب النزاعات ضرورة أكثر إلحاحا وأضحت مخاطر التقاعس عنه أكبر. وكما لاحظ الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، ثمّة منطقٌ لا جدال فيه ألا وهو أن بذل الجهود الكافية والمبكرة يمنع نشوب النزاعات.

٥٢ - وإذا ما أردنا مشاركة وقائية أكثر فعالية، فإننا بحاجة إلى ما لا يقل عن ثلاثة مكونات إضافية، مفقودة في كثير من الأحيان، إلى جانب تحسين الأدوات التقنية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية. وأول هذه المكونات هو موافقة الدولة العضو. فالحكومات والقادة يقلقون من أن مشاركة الأمم المتحدة الوقائية قد تقوّض سيادة الدولة وتدوّل المشكلة أو تضفي الشرعية على العدو. وقد يكون من الصعب للغاية إقناعها بخلاف ذلك، ولا تستطيع الأمم المتحدة فرض نفسها على الأطراف في نزاع ما ولا ينبغي لها ذلك. فثمّة حدود لما يمكن أن تقوم به الجهات الخارجية في غياب الحيز السياسي للعمل. وعلى الرغم من هذه المخاوف، من المهم الاعتراف بأن العمل الوقائي المبكر في معالجة التوترات الموشكة على الانفجار يحمي سيادة الدولة ولا يقوّضها، إذ يبعد عنها خطر حدوث أعمال عنف هدامة.

٥٣ - أما المكوّن الثاني المفتقد في كثير من الأحيان فهو وحدة المواقف الدولية التي تتسم بأهمية حاسمة في إعطاء العمل الدبلوماسي في الأمم المتحدة الزخم اللازم من أجل ترجيح الكفة نحو منع نشوب النزاعات أو حلّها. وتظلّ الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية مثالا صارخا على النتائج الكارثية لغياب هذه الوحدة. فالوحدة السياسية وتوجيه رسالة موحّدة أمران حاسما الأهمية على الصعيد الإقليمي. وبإمكان الخلافات بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أو حتى داخل المنطقة الواحدة، أن تعطل المشاركة الفعالة.

وثمّة حالات تعجز فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عن الاتفاق ببساطة، إما على التقسيم الأمثل للعمل سعيا إلى منع نشوب التراعات أو حتى على التحليل والفهم المشتركين لسياق معين. ومن المهم الاعتراف بأن عملنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مبني على محادثات لا تزال جارية. ورغم أهمية هذه الشراكات الحيوية فإنها لا تخلو دائما من التحديات.

٥٤ - والمكوّن الثالث المفقود هو توفير الموارد. فلا تزال المفارقة المركزية لمسألة منع نشوب التراعات تكمن في أن استثمارا ضئيلا نسبيا قبل اندلاع أعمال العنف قد يجنّب ضرورة استخدام موارد أوسع نطاقا بكثير عند الإخفاق في منع نشوب التراع. ورأينا أن النداء الإنساني العالمي الذي أطلقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام ٢٠١٥ قد بلغ لتوه ١٩,٤٤ بليون دولار. ومن المرجح أن يرتفع هذا الرقم مع تقدّم العام، وهو لا يأخذ في الحسبان تكاليف أخرى كثيرة، بما فيها التكاليف الإنسانية التي تتكبّدها البلدان المتضررة نفسها، فضلا عن تكاليف الفرص الاقتصادية المزهقة.

٥٥ - وتستحضرني هذه الأرقام عندما أحاجج بالقول إن إيلاء منع نشوب التراعات الأولوية هو استثمار ذكي. وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى منع نشوب التراعات، ينبغي علينا الاعتماد في كثير من الأحيان على تبرعات الجهات المانحة السخية من أجل تمويل عمل الأمم المتحدة الحاسم الأهمية في هذا المضمار. وإنني أتفق مع بيان الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام القائل إن افتقار الوظائف الأساسية الداعمة لمنع نشوب التراعات والوساطة إلى تمويل يمكن التنبؤ به أمر مرفوض. ولهذا السبب أدعو في تقريري عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام إلى تعزيز قدرات الأمانة العامة الأساسية بقدر كبير في مجالي منع نشوب التراعات والوساطة، وتوفير موارد أكثر موثوقية لهما في إطار الميزانية العادية. وسوف أقدّم مقترحات في هذا الصدد إلى الهيئات المعنية في المستقبل القريب.

٥٦ - وتتفاقم الفجوة في توفير الموارد لمنع نشوب التراعات، ليس بتدهور بيئة السلم والأمن الذي أشرنا إليه سابقا فحسب، وإنما أيضا بمعدل أعلى لانتكاس الأزمات. وبالتالي، فقد برزت الحاجة أيضا إلى المشاركة المستمرة أو تضافر العمل ”بعد الخدمة“ في الأيام والأسابيع بل حتى في السنوات والعقود التي تلي التوصّل إلى اتفاق. فالمعادلة تشتمل على الحفاظ على تركيز الأطراف ومعالجة المسائل عند نشوئها وضمان توافر الموارد الكافية للتنفيذ الفعلي، بما في ذلك بناء المؤسسات، والتسليم المتأني إلى أجزاء المنظومة الأخرى. وقد تستغرق إعادة بناء المؤسسات الأساسية فترة تمتد من ٢٠ إلى ٣٠ عاما، في أفضل الأحوال. وهذا أمر صعب جدا عندما يتحوّل الاهتمام الدولي حُكما إلى الأزمة التالية. ولهذا السبب

تحديدا أُنشئ مكتب دعم بناء السلام – من أجل المساعدة على الحفاظ على السلام في البلدان التي تخرج من نزاعات عنيفة عن طريق حشد الدعم الدولي لمؤازرة جهود بناء السلام التي تقودها وتُمسك بزمامها سواعد وطنية.

٥٧ - وتكمن الصعوبة في المحاججة للحصول على استثمارات أكبر في منع نشوب النزاعات في أن قياس الأثر وتبيان النتائج أمران صعبان في حد ذاتهما. ونحن بصدد تطوير أدوات لتقييم الأثر وغير ذلك من القدرات لتصبح قضيتنا أكثر إقناعا.

خامسا - الملاحظات والاستنتاجات

٥٨ - لقد أكّدتُ في هذا التقرير أن بيئة السلام والأمن تتدهور وأن منع نشوب النزاعات صار أصعب وأكثر إلحاحا. ويدفعنا اتسام عوامل الإجهاد بطابع عابر للحدود ووجود جهات فاعلة قوية من غير الدول إلى التفكير والعمل خارج مجالات تخصصنا الضيقة والانفتاح إقليميا عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، أثّر تفاقم التطرف العنيف بسرعة في جميع أعمالنا واستلزم منا النظر في أسباب هذه الظاهرة والعمل على أن يكون منع نشوب النزاعات أكثر استباقية ليأخذ المستقبل في الحسبان. فالمخاطر أعلى أيضا، وثمّة ضرورة ملحة وجديدة للعمل الجماعي الفعّال من أجل منع نشوب النزاعات. وفي هذا المضمار، فإن الأمم المتحدة جهة فاعلة فريدة من نوعها.

٥٩ - ولقد عملت على تعزيز أدوات منع نشوب النزاعات الموجودة في حوزة المنظمة وسأواصل القيام بذلك، ولكن ذلك غير كاف. وأعتزم أيضا مواصلة السعي من أجل استخدام هذه الأدوات بطريقة تشمل اختصاصات متعددة وتجمع أطرافا متعددة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. غير أن هذه الحلول تظل حلولا تقنية ولا تكفي لوحدها لضمان انتقالنا من الالتزامات المبدئية إلى الإجراءات الوقائية الدولية الفعالة. ولقد سلطت الضوء في جميع تقاريري السابقة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات على الفجوة بين الخطاب والممارسة، وأعربت عن قلقي في الإحاطة التي قدّمتها إلى مجلس الأمن في المناقشة المفتوحة التي جرت بشأن منع نشوب النزاعات في آب/أغسطس ٢٠١٤، من أن هذه الفجوة قد أدّت إلى فقدان المجلس والمنظمة ككل مصداقيتهما.

٦٠ - فمجلس الأمن، بوصفه جهاز الأمم المتحدة المضطلع بمسؤولية رئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، يؤدّي دورا أساسيا في منع الأزمات الموشكة على النشوب من الانفجار والتدهور. وعندما لا تكفي المشاركة الهادئة، يكون من الضروري اللجوء إلى ثقل المجلس الجماعي في دعم الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات، ولا سيما لاحتواء الأزمات

التي تتفاقم بسرعة. وقد يخلق ذلك الحيز السياسي اللازم لمنع نشوب النزاعات والذي لم يكن ليوجد بدون ذلك.

٦١ - وفي السنوات الأخيرة، استخدمت الأمانة العامة مختلف الطرائق بغية تعزيز الحوار وتشجيع وحدة المواقف فيما بين أعضاء المجلس بشأن الحالات المثيرة للقلق. ولقد لجأنا إلى استخدام بند ''أي مسائل أخرى'' من جدول الأعمال بوتيرة أكبر بهدف تقديم إحاطات إعلامية عن الحالات الناشئة في المشاورات غير الرسمية. وإنني ملتزم بمواصلة البحث عن أشكال جديدة وسبل مختلفة لتوجيه انتباه المجلس إلى الأوضاع المتدهورة من خلال تنظيم إحاطات غير رسمية خارج قاعة المجلس بشأن مختلف جوانب عملنا الجاري، على سبيل المثال. ولقد أصغينا باهتمام إلى طلبات المجلس بأن تمتاز الإحاطات المقدّمة بمزيد من التفاعل والصراحة، وقد أعلمْنا مقدمي الإحاطات الإعلامية بذلك. كما أنني ما زلت أستضيف مآدب غداء شهرية غير رسمية يُثار خلالها الكثير من البنود غير الموضوعة على أي جدول أعمال رسمي. فتقدير توقيت القيام بالمساعي الحميدة وتوقيت لجوء مجلس الأمن إلى القوة يستلزمان التحلّي بالفطنة فضلا عن الاعتماد على الحوار البنّاء المنتظم والصريح. وإذا أردنا إصلاح سجلنا الحالي المتعلق بمنع نشوب النزاعات، فأول خطوة ينبغي لنا اتّخاذها على الفور هي تحسين طبيعة ونوعية الحوار بين الأمانة العامة ومجلس الأمن، ولا سيما في الحالات التي تعتبر حساسة من الناحية السياسية.

٦٢ - وفي ضوء ذلك، أدعو الدول الأعضاء في المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تجديد التزامها بمبدأ منع نشوب النزاعات. وهذا يعني، أولا وقبل كل شيء، تجديد الالتزام السياسي بمبادئ منع نشوب النزاعات المكرسة في الميثاق. ولكن ذلك يعني أيضا الرغبة في دعم الأمانة العامة من أجل تحسين نوعية تفاعلها، الرسمي وغير الرسمي، مع مجلس الأمن فيما يخص منع نشوب النزاعات، والبقاء متّحدين دعما لهذه الجهود عندما يستلزم الأمر ذلك. وخلال تفكّرنا هذا، فلنعد إلى بدايات الأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها، ولنضاعف الجهود التي نبذلها لمنع نشوب النزاعات. فمخاطر التقاعس كبيرة جدا.